

مجلس المنافسة



دراسة حول تنافسية قطاع قروض الاستهلاك

التقرير التركيبي
يونيو 2011

المحتويات

- I. تمهيد
- II. مقدمة
- III. السياق العام وأهداف الدراسة
- IV. قطاع قروض الاستهلاك : واقع الحال
أ - تقديم عام
 - 1 - الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لقروض الاستهلاك
 - 2 - تطور السلوكيات خلال العقد الأخير
 - 3 - السياق العام لتطور قروض الاستهلاكب - العرض
 - 1 - السياق العام
 - 2 - سوق يسيطر عليها فاعلان اثنان
 - 3 - موارد شركات قروض الاستهلاك
 - 4 - قدرة النفاذ إلى السوقج - حكمة سوق قروض الاستهلاك
- V. مؤشرات تنافسية القطاع
أ- رأي الفاعلين
ب- خلاصات
- VI. خلاصات وتوصيات

I - تمهيد

يشكل هذا التقرير الخلاصة التركيبية للدراسة التي أنجزها مكتب BFIVE Consulting حول "تنافسية" قطاع قروض الاستهلاك. وتدرج ضمن عدد من الدراسات والأبحاث التي قرر مجلس المنافسة القيام بها بهدف التعرف على الوضعية التنافسية داخل عدد من القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني.

II - مدخل

يومي القيام بدراسة حول قروض الاستهلاك إلى تحقيق غايتين. فلقروض الاستهلاك بعد اقتصادي بحكم أن بإمكانها المساهمة في الرفع من القدرة الشرائية وتحفيز الطلب الإجمالي، بالشكل الذي يتيح إنعاش الاستثمار وتقوية وتيرة النمو. وله أيضا بعد اجتماعي، إذ يشكل دعما ثميناً للطبقات المتوسطة وللفئات الاجتماعية ذات المداخل المتدنية قصد التمكن من اقتناء أمتعة الاستهلاك المستديمة.

وإذا كانت هذه الأهداف محمودة في حد ذاتها، فهي تقتضي التحلي ببعض الحذر لتجنب الانزلاقات المحتملة. يتعين، تحديداً، الحيلولة دون أن تؤدي الرغبة في تقوية جاذبية الاستهلاك، وما يترتب عنها من تراكم القروض إلى حدوث أوضاع مضرّة بالأسر المستدينة. كما يتعين حماية كل أولئك اللذين يلجئون لقروض الاستهلاك، وهم أساساً من الفئات الهشة اقتصادياً، من مختلف أشكال التعسّف والاستغلال. ولهذه الغاية، فإن من وسائل التدخل الأكثر ملائمة، العمل على ضمان شروط الاشتغال التام للمنافسة، مما يتيح تنوعاً في العرض وتناسل بين الجودة والثمن، بما يخدم مصلحة المستهلك. ومن هذا المنظور تتجلى الفائدة القصوى لهذه الدراسة. لذا، سنتركب على تحليل مسألتين أساسيتين قبل استنباط بعض الخلاصات الوجيهة وبلورة عدد من التوصيات.

يقتضي الأمر، أولاً، تشخيص واقع الحال. وسنقوم في مقام ثانٍ بإبراز عوامل ومؤشرات تنافسية قطاع قروض الاستهلاك. وفي الختام سنبرز بعض المعطيات المثيرة للانتباه، التي على أساسها ستتم بلورة عدد من التوصيات.

III - السياق العام وأهداف الدراسة

لقد شكل خطاب جلالة الملك في 20 غشت 2008، الذي أكد فيه على مبدأ "التطبيق الحازم لقانون حرية الأسعار والمنافسة"، خاصة عبر تفعيل مجلس المنافسة، ضماناً للحكامة الاقتصادية الجيدة"، تعبيراً من أعلى سلطة في البلاد عن إرادة الدولة تحديث الحكامة الاقتصادية للبلاد، من خلال إحداث مؤسسات جديدة مواتية لذلك، وخاصة الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ووحدة معالجة المعلومة المالية ومجلس المنافسة. ولقد شكلت هذه الرعاية العالية المستوى إلى جانب الشروع في نهج حكامة اقتصادية واجتماعية هادفة إلى تخليق الفضاء العمومي وإقامة مناخ للأعمال سليم وشفاف، منطلقاً لسرياق مواتي لانطلاق هذه الدراسة حول "تنافسية قطاع قروض الاستهلاك".

وفي هذا الصدد، تجب الإشارة إلى كون الحساسية الكبرى للشركاء الدوليين للمغرب تجاه الممارسات التنافسية تم تدوينها في مختلف الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة المغربية والتي تنص على مقتضيات عديدة في هذا الاتجاه. وقد نجم هذا عن اقتناع المسؤولين عن السياسة الاقتصادية بكون مستوى جاذبية البلاد وثقة المستثمرين الدوليين فيها تقاسان بوجود إطار قانوني ملائم وبشروع ممارسات تنافسية سليمة.

- ارتكازا على ما سبق، تروم هذه الدراسة حول قروض الاستهلاك :
- من جهة أولى، تحليل واقع الحال على مستوى سوق قروض الاستهلاك من خلال القيام بتقديم عام لهذه السهوق وتبليط الأضواء على العرض والطلب؛
 - ومن جهة ثانية، تحليل المعطيات المحددة ومؤشرات تنافسية أو عدم تنافسية السوق، عبر استعراض درجة تركب العرض والتعمق في الجوانب الأفقية والعمودية للمنافسة ، وكذا الوقوف على تمثّل المنافسة كما يفصح عنها الفاعلون أنفسهم.

- ولتحقيق هذه الأهداف، تجدر الإشارة إلى أن الأعمال الرئيسية التي أنجزت في إطار هذه الدراسة، ووفق المنهجية المعتمدة منذ الانطلاق، تتمحور حول :
- تحليل الوثائق والمراجع؛
 - قياس درجة التركيز في القطاع وتحليل العناصر الأساسية في حصيات الفاعلين المسيطرين؛
 - تحليل التفاعلات والروابط مع البنوك؛
 - تحليل الجوانب الأفقية للمنافسة (حواجز الولوج إلى السوق، العوامل الميسرة وغير المساعدة على السيطرة على السوق...)؛
 - تحليل الجوانب العمودية للمنافسة (شبكة التسويق، شبكة التوزيع، عروض الفاعلين) والانعكاسات على حالة المنافسة؛
 - الأخذ بعين الاعتبار لآراء الأطراف المتدخلة في القطاع لمستوى المنافسة؛
 - بلورة خلاصة تركيبية حول حالة المنافسة في القطاع.

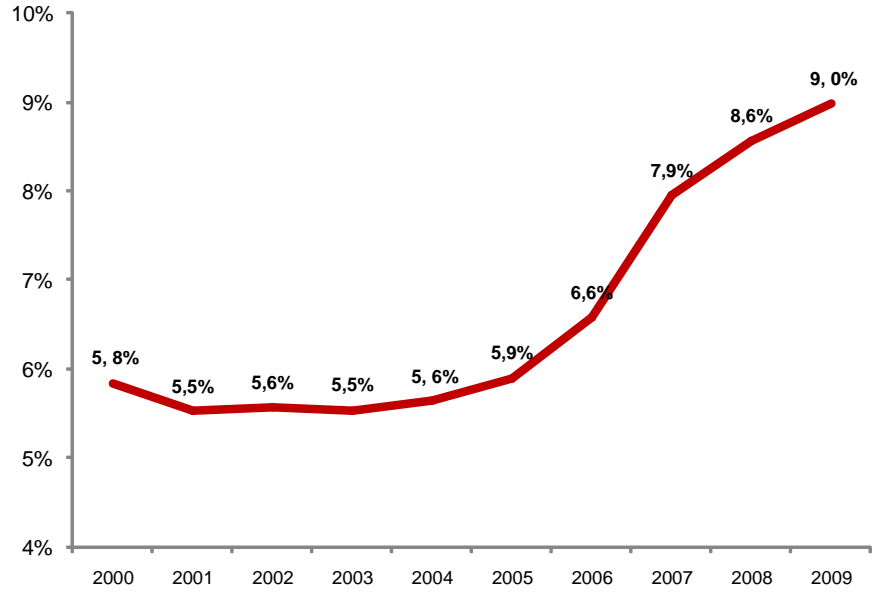
VI - قطاع قروض الاستهلاك : واقع الحال

أ - تقديم عام للقطاع

1. الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لقروض الاستهلاك
يشكل قطاع قروض الاستهلاك مكونا أساسيا لسوق القرض من حيث دوره الاجتماعي الهام، إذ يمكن العديد من الأسر المنتمية إلى الفئات السوسيو مهنية المتوسطة والمحدودة الدخل من تحسين مستوى عيشها. كما أن دوره الاقتصادي أساسي لأنه يساهم في تمويل استهلاك هذه الأسر ويضفي بذلك دينامية أكبر على اقتصاد البلاد، الذي ظل مرهونا طيلة السنوات الفارطة بنمو الطلب الداخلي.

يتمثل قرض الاستهلاك في السلفات الممنوحة من طرف مؤسسات القرض لتمويل اقتناء الأسر للتجهيزات المنزلية (أثاث، تجهيزات إلكترونية وإلكترومنزلية) وللسيارات. وهو أيضا تمنح قروض الاستهلاك على شكل سلفات تسترجع بأقساط شهري. وضمن هذا الصنف تندرج كذلك تسهيلات السحب وعلى المكشوف و القروض الشخصية التقليدية والقروض المتجددة وعقود الإيجار مع خيار الشراء. وإجمالا، فإن قروض الاستهلاك تتكون من ثلاثة أنواع كبرى: السيارات، التجهيزات المنزلية والسلف الشخصي (بما في ذلك القرض المتجدد) ومنذ بداية سنوات 2000، عرفت وتيرة تغلغل قروض الاستهلاك تطورا متصاعدا (أنظر الشكل أسفله).

معدل تغلغل قروض الاستهلاك



المصدر: بنك المغرب- التقرير السنوي لأنشطة مؤسسات القرض 2008، المندوبية السامية للتخطيط
(*) أساس الحساب: مجموع القروض/ الناتج الداخلي الإجمالي بالأثمان الجارية

ي

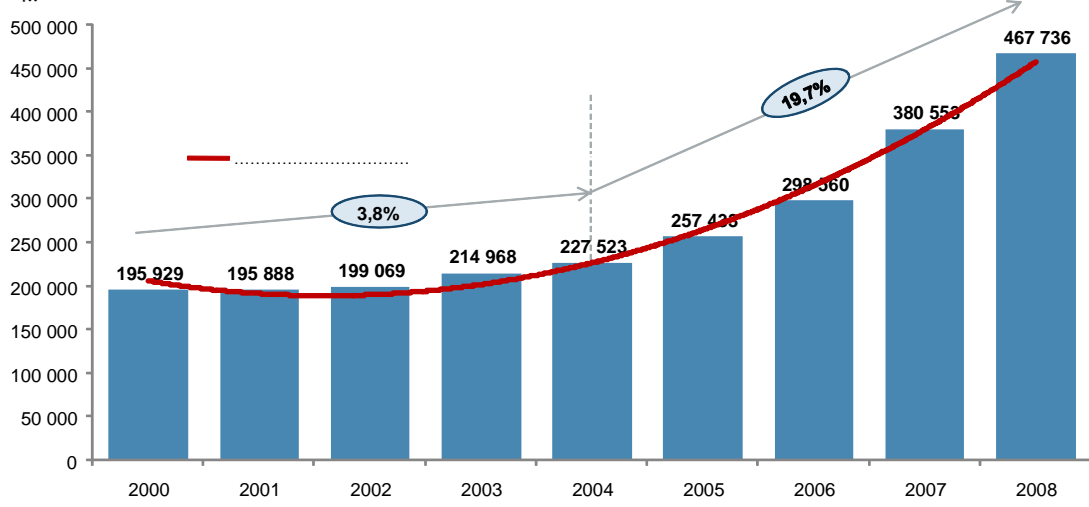
لعل من المفيد الإشارة إلى أن وزن قروض الاستهلاك في المغرب محدود مقارنة مع بعض البلدان:
 □ ذلك أن معدل قرض الاستهلاك للفرد يصل إلى \$139 بالمغرب و\$336 في المكسيك، \$529 في البرازيل، \$578 في تركيا و\$2212 في فرنسا؛
 □ لكن، حينما بلل الناتج الداخلي الإجمالي، يصبح جاري قرض الاستهلاك المسجل بالمغرب ، أي 9% من صنف المعدل الذي تشهده الدول الرئيسية في أوروبا : 7% في إيطاليا، 8% بفرنسا، 9% في ألمانيا، 11% في إسبانيا أو 16% في المملكة المتحدة.....

ومعلوم أن هذه النسب تعني أنه كلما كان الناتج الداخلي الإجمالي للفرد للبلدان المعنية، فحصة قرض الاستهلاك تمثل متوسطا يتراوح بين 7% و12%. وعليه، فالمغرب يندرج ضمن نفس النزوع العالمي. وعلى رأس العوامل التي ساهمت في تبلور هذا المعطى، نذكر:

1. ارتفاع نفقات الأسر وبروز أنماط جديدة للاستهلاك؛
 2. تزايد المداخيل والتحسين النسبي لوضعية سوق الشغل؛
 3. إطار قانوني واقتصادي ميسر؛
 4. عروض متطورة ومنتوعة لقروض الاستهلاك.
- وتبرز المكانة التي أصبحت تحتلها قروض الاستهلاك ضمن الناتج الداخلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة (انظر الرسم البياني أسفله) من خلال اللجوء المتنامي للأسر والمقاولات إلى البنوك و شركات القرض.

المجموع الخام للقروض الممنوحة للمقاولات والخواص

بملايين الدراهم



وبالموازاة مع هذا، خضع القطاع لتحويلات عميقة همت بالأساس:

- في سنة 2002، وضع ميثاق أخلاقي للمهنة التي كانت في أمس الحاجة إليه لتخليق سلوكيات الفاعلين وضمنان استمرارية النظام بما يخدم مصالح شركات قروض الاستهلاك وزبنائها؛
- التطهير التدريجي لشبكة البائعين العاملين بالقطاع، مما أدى إلى إقصاء الوسطاء الذين يشوشون عليه ويسببون إلى صورته؛
- التجسيد الملموس في الميدان للإجراءات المتخذة لمحاربة ظاهرة الإفراط في المديونية (اتفاقية بين مصلحة أداء أجور الموظفين وشركات القروض، تطبيق مناهج التهديد وأنظمة..... و مكاتب الائتمان).

هذا، وقد تم إنجاز هذا المسلسل بموازاة مع تنامي الوعي بكون إنعاش الاستثمار في المغرب، بما في ذلك قطاعات البنوك وقروض الاستهلاك، لن تكون له انعكاسات ملحوظة دون إقامة آليات كفيلة بلإسواء منافسة نزيهة بين الفاعلين أيا، وضمن شروط على القدرة الشرائية للمواطن.

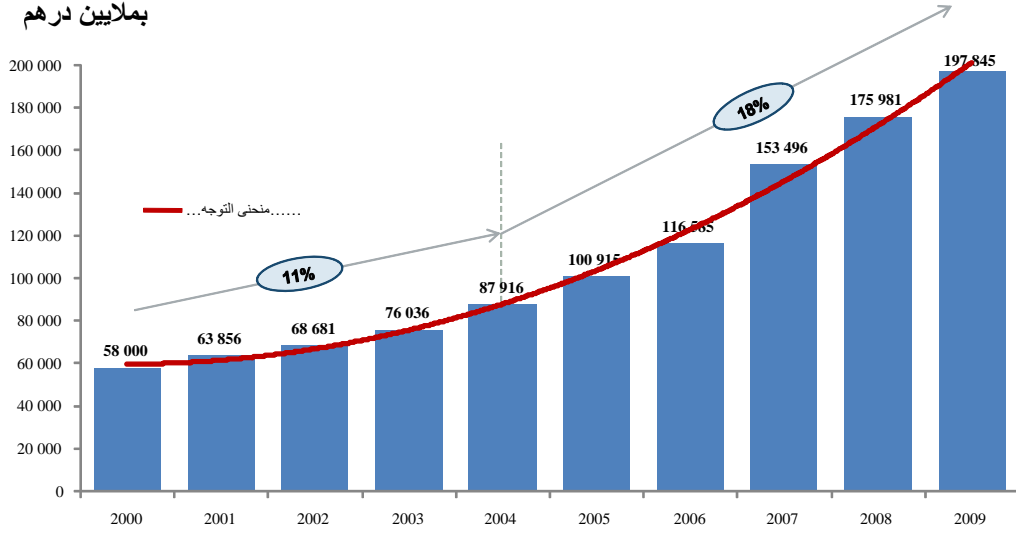
2. تطور السلوكيات خلال العقد الماضي:

يعرف قطاع قروض الاستهلاك تطورا قويا منذ عدة سنوات وما زال يتضمن إمكانات كبيرة للنمو:

- ◆ إلقاء القطاع على إيقاع نمو قوس ومستديم طيلة الفترة الأخيرة ، وتميز بتطور ملحوظ لمؤشراته الأساسية، مقارنة مع عينة من الدول . وهكذا، فقد انتقلت قروض الاستهلاك الموزعة من طرف شركات السلف من 14,7 مليار درهم سنة 2000 إلى 23,7 مليار درهم سنة 2004، مسجلة بذلك ارتفاعا ناهز 62%؛ وسرعان ما انتقلت إلى 57,9 مليار درهم في 2008 أي بنسبة تزايد وصلت إلى 144%. وعلى امتداد 8 سنوات، بلغ التزايد النسبي لقروض الاستهلاك حوالي أربعة أضعاف (393%).
- ◆ وفي 2009، مثلت القروض غير المخصصة 63% من قروض الاستهلاك. ومن ضمنها، كانت 3% كقروض موجهة لاقتناء التجهيزات المنزلية و 34% تتعلق بقروض لشراء السيارات.

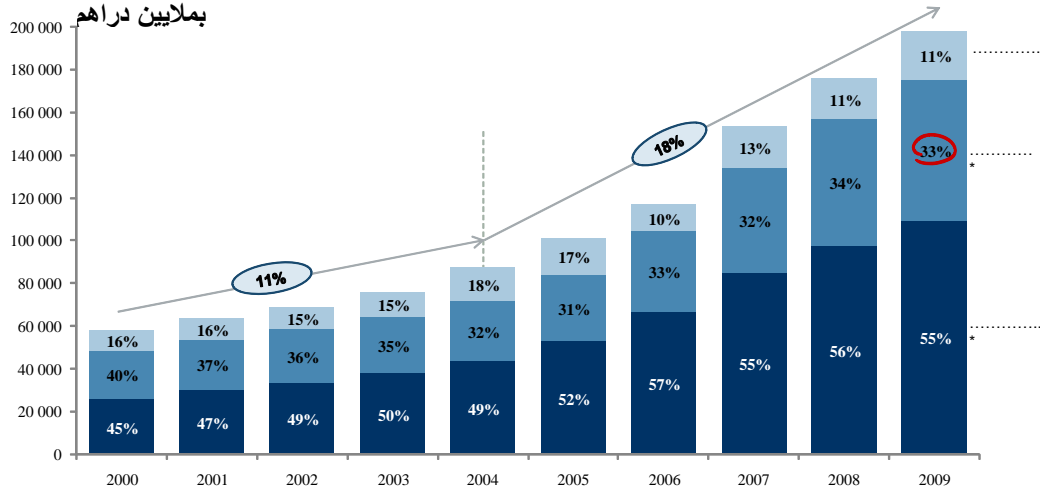
◆ وبهذا، ارتفعت مديونية الأسر إلى ما يقارب 198 مليار درهم نهاية 2009، أي بزيادة تفوق 28% مقارنة مع 2007 (أنظر المبيان أسفله).

المجموع الخام للقروض الممنوحة للأسر



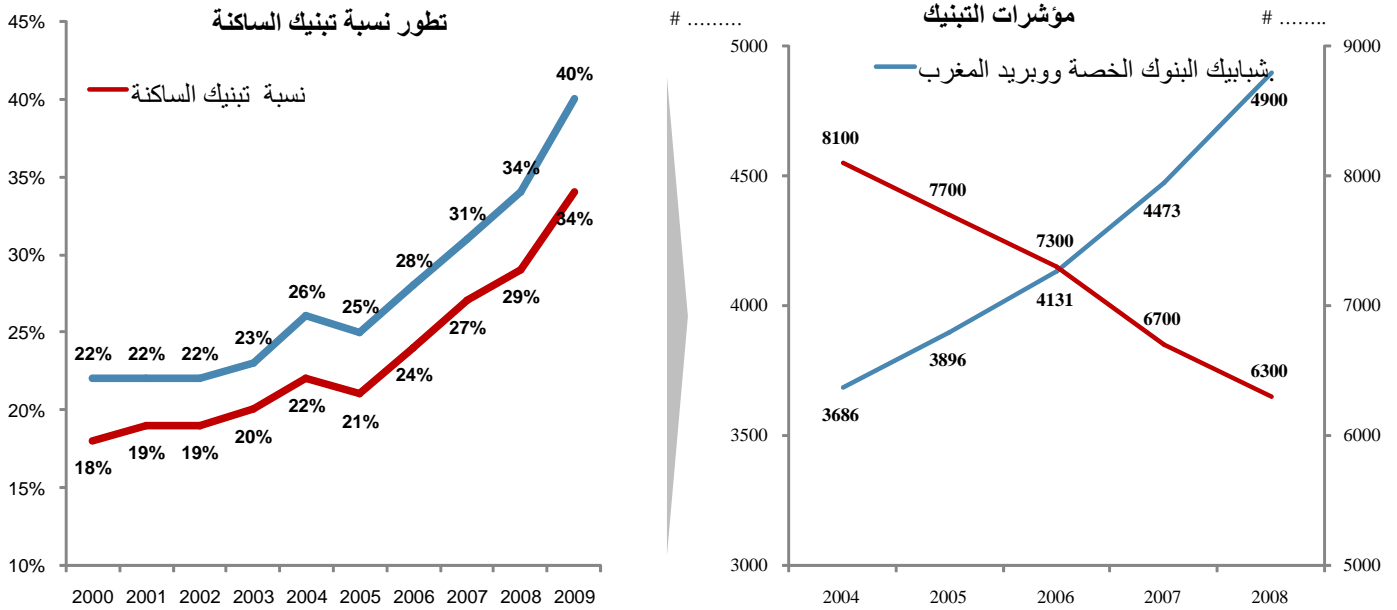
تشكل قروض الاستهلاك مكونا هاما في بنية مديونية الأسر. فهي تمثل ثلث مبلغ هذه المديونية، مقابل أكثر من النصف بالنسبة لقروض السكن (أنظر الشكل أسفله).

تطور القروض الممنوحة للأسر ما بين 2000 و 2009



هذا، ويتوفر قطاع قروض الاستهلاك على إمكانيات هائلة للنمو تتوتبط خاصة ب التقدم الحاصل في تبنيك الأسر وباللجوء المنتظم للاستدانة لتغطية حاجيات الأسر إلى التجهيز.

لقد تضاعفت وتيرة التبنيك في أقل من عشرة سنوات، بفعل الانتشار الترابي لشبكة التوزيع البنكي والمصرفي . (انظر الشكل أسفله)



المصدر: بنك المغرب

أساس الحساب: عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك/ مجموع السكان أو السكان الأكثر من 15 سنة. وبإدماج بريد المغرب، وصلت النسبة الإجمالي للتبنيك 34% نهاية 2005، 37% متم 2006، 40% في 2007، 43% ختام 2008 و 49% في نهاية 2009.

3- السياق العام لتطور قروض الاستهلاك

لقد تطور قطاع قروض الاستهلاك في المغرب خلال السنوات الأخيرة في سياق اقتصادي وطني ملائم، وذلك بالرغم عن ظرفية دولية متوترة، مطبوعة بالأزمة الاقتصادية والمالية التي انطلقت في خريف 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك في باقي العالم أما المغرب، فقد تمكن من المحافظة على دينامية نمو متواصل مقرونة بلوتفاع للناتج الداخلي الإجمالي وصل إلى +5,6%، مقابل متوسط عالمي لم يتجاوز +3,2%. ولقد ارتكزت هذه القدرة الجيدة على مقاومة مفعول الأزمة الم الية خاصة على وجود أسس صلبة للاقتصاد الوطني مدعومة بالوقع الايجابي لمختلف السياسات القطاعية المتبعة في البلاد منذ بداية سنوات 2000:

- برنامج "رواج" لإنعاش التجارة الداخلية؛
- برنامج الانبثاق الصناعي، الرامي إلى تقوية تنافسية النسيج الصناعي الوطني؛
- رؤية 2010 للسياحة التي ترمي إلى تدعيم النزوع التصاعدي، سواء بالنسبة لأعداد السياح أو لإيرادات السياحة المسجلة خلال السنوات الأخيرة؛
- مخطط المغرب الأخضر الذي يهدف إلى إعادة إطلاق دينامية الفلاحة المغربية، سواء بالنسبة للمنتجات الموجهة إلى الطلب الداخلي، أو في ما يتعلق بالنعاش الصادرات الفلاحية أيضا....

وعموما، نسجل بروز عدة تطورات خلال السنوات الأخيرة، تطورات كفيلا بإنعاش سوق قروض الاستهلاك في البلاد، ومن ضمنها خاصة التمدين المتصاعد للسكان والتزايد البين لخدمة قطاع الخدمات في بنية الاقتصاد المغربي.

وعلي صعيد آخر، هنالك تطورات ذات طابع بنيوي من شأنها أن تفتح آفاقا واعدة في المستقبل المنظور:

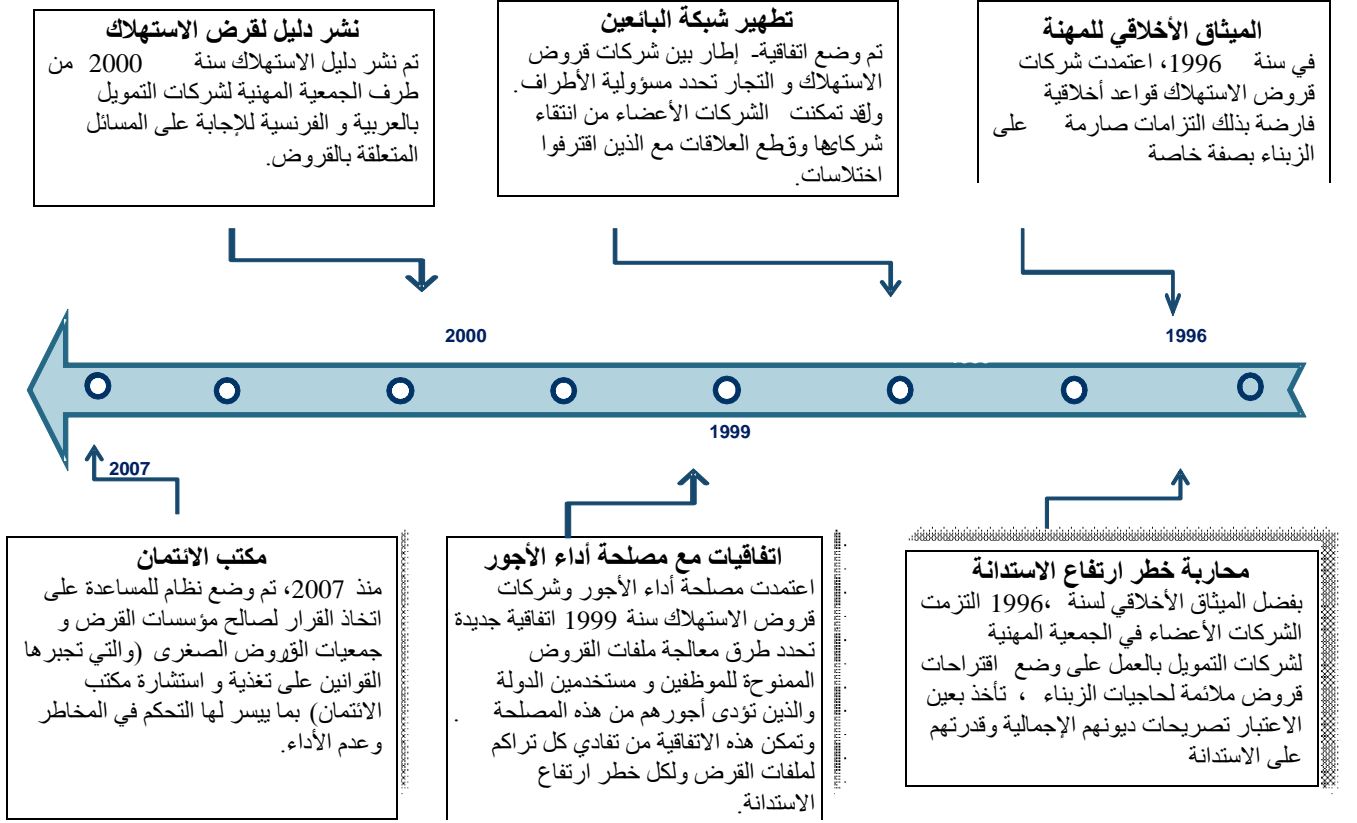
- استمرار مسلسل تحرير القطاع المالي المغربي (مراجعة جذرية للنصوص الأساسية، تطهير المؤسسات المالية العمومية، تشريع لمحاربة تبييض الأموال...)
- تواصل نمو مستوى تبنك السكان، إذ تضاعفت نسبة التبنك في غضون 9 سنوات
- تحسين تنقيط المغرب على الصعيد الدولي

ب. العرض

1. الظرفية العامة

في ظرف 15 سنة، عرف قطاع قروض الاستهلاك تحولات عميقة، تجسدت خاصة في بروز محيط قانوني ملائم.

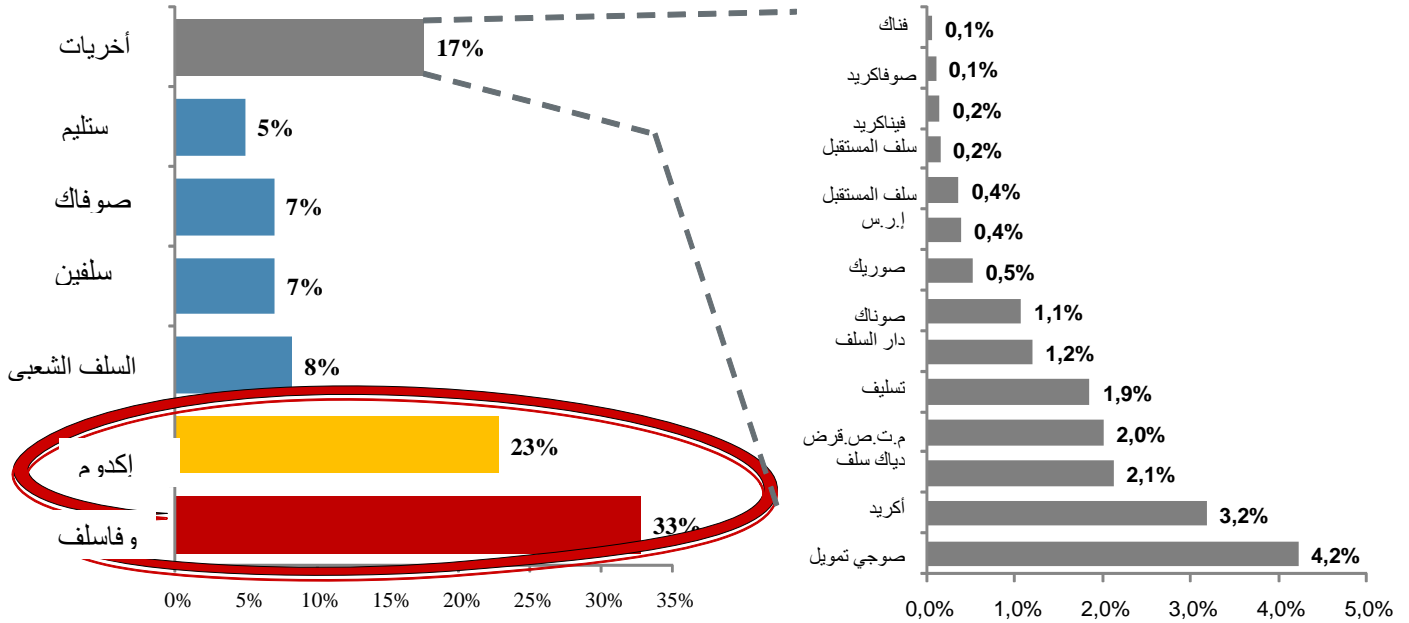
موجز عن بعض الأحداث الكبرى لتطور المحيط التنظيمي



1 -- سوق يسيطر عليه فاعلان اثنان

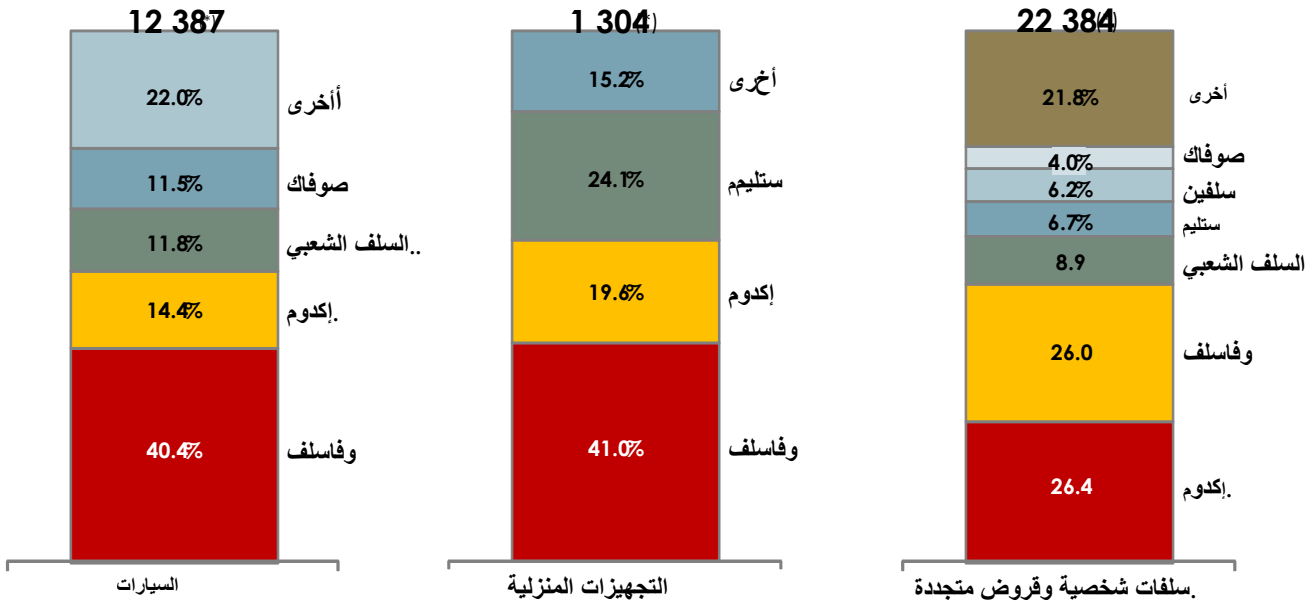
يتسم سوق قرض الاستهلاك في نفس الوقت بتركيز قوي لأنه سوق يسيطر عليه فاعلان رئيسيان و باندماج مشدد لأن شركات القرض تستند على البنوك. وبالعدل، داخل هذه السوق يستحوذ فاعلان من ضمن 20 أكثر من نصف مجموع قروض الاستهلاك (وفاسلف و إكودوم) بينما تتقاسم 14 شركة أي 75% من شركات هذا القطاع، 17% فقط من مجموع القروض (أنظر الشكل أسفله).

حصة مختلف الفاعلين في السوق



المصدر: الجمعية المهنية لشركات التمويل. تحليل *BFIVE Consulting*. تم حساب حصة السوق على أساس المجموع الخام للقروض في نهاية 2007.

تسيطر شركة و فاسلف بشكل كبير على جزأين من ثلاثة من قروض الاستهلاك : السيارات وتجهيزات الأسر بنسبة حصة سوق تفوق 40%. وتسيطر إكدوم على الجزء الخاص بالسلفات الشخصية والقروض المتجددة بنسبة حصة سوق تتجاوز 26%. (راجع الشكل التالي).



المصدر : الجمعية المهنية لشركات التمويل، تحليل *BFIVE Consulting*. (*) مجموع القروض إلى نهاية 2008 بملايين الدراهم.

وإجمالاً، فإن 20 شركة لقروض الاستهلاك تقاسمت مجموع قروض يبلغ 36.07 مليار درهم في نهاية 2008. لكن خمسة منها فقط (وفاسلف، إكدوم، السلف الشعبي، صوفاك، سلفين، ستليم) استحوذت على 83% من السوق وهي كلها شركات تابعة للبنوك أو لمؤسسات مالية. وفي سنة 2010، انتقل مجموع قروض الاستهلاك بالمغرب إلى 38.6 مليار درهم، أي بنسبة زيادة تفوق 6.8% في ظرف ثلاثة سنوات. ومن المفيد أيضاً التركيز على كون شركات قروض الاستهلاك المستندة على المؤسسات المالية (انظر الشكل أسفله) تستحوذ على أزيد من أربعة أخماس (82%) حصص السوق وتحكم بالموازاة ما يقارب 95% من مجموع القروض.

مساهم مهيم	شركة فرعية	حصة المساهم الأكبر في الرأسمال	حصة الشركة الفرعية في السوق	حصة الشركات الفرعية المراقبة من طرف البنوك
البنوك	الشركة العامة	~100%	4%	4%
	التجاري وفا بنك	54,21%	23%	12%
	مجموعة بنك باريس	66%	33%	22%
	البنك الشعبي	~100%	5%	5%
	القرض الفلاح	~100%	2%	2%
	أب م تجارة خارجية	~100%	8%	8%
	أكسا سينيا	~100%	0,1%	0,1%
	سهام القابضة	74,5%	7%	5%
	صنحة، الاداء	84,5%	3%	-
	فينافيست	26,19%	2%	-
شركات التأمين	رس إ بنك	26,90%	7%	-
	رس إ مالية	40,96%	2%	-
		51,13%	2%	-
شركات		99,99%	0,4%	-

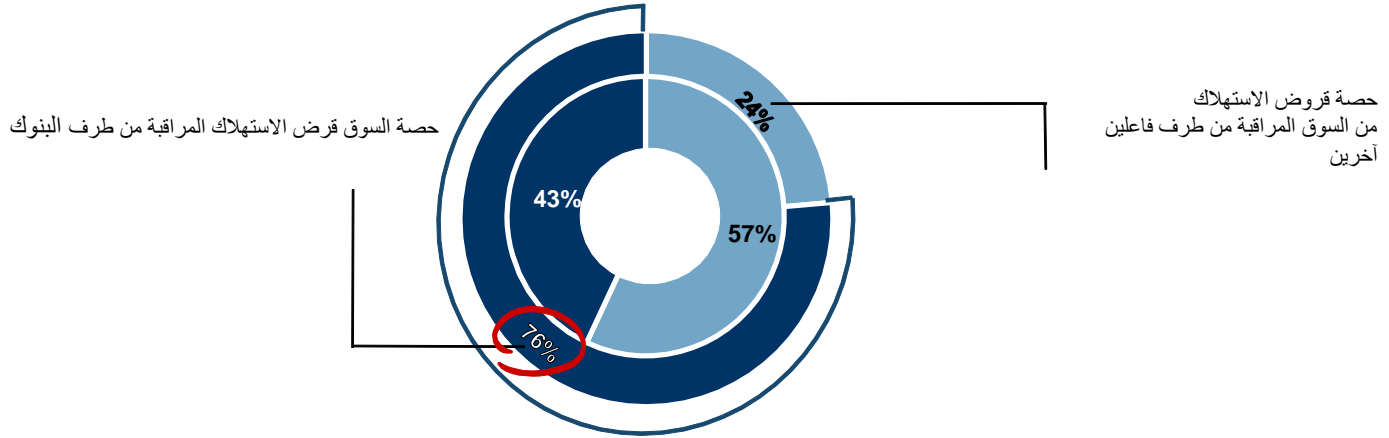
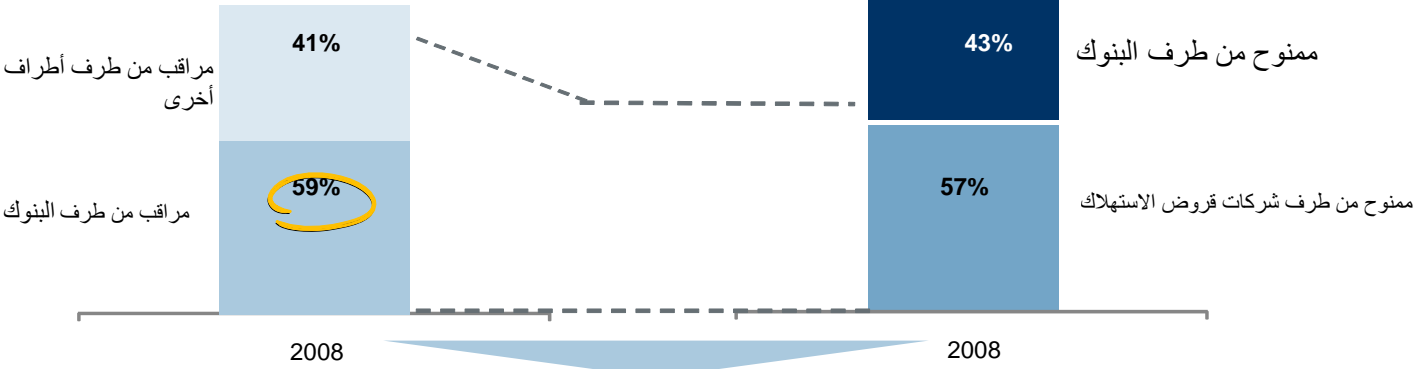
تسيطر البنوك والشركات التابعة لها على سوق قروض الاستهلاك وهكذا تمنح 43% من قروض الاستهلاك من طرف البنوك، في حين يوزع الباقي، أي 57%، من لدن شركات قروض الاستهلاك. وبطبيعة الحال وعلى رأس هذه الأخيرة في المغرب تمثل الشركات التابعة للبنوك نسبة 5/4. وقد ترتبت هذه الظاهرة عن تطور حديث العهد لكنه جلي نحو تبني أكبر للأسر. فاليفعل اتجه اهتمام البنوك بسوق قرض الاستهلاك نحو التصاعد خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل مجموع القروض الموزعة من طرف البنوك من نحو ثلث القروض الموزعة سنة 2000 إلى أكثر من نصف هذه القروض في 2009.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار النمو القوي لسوق قرض الاستهلاك خلال السنوات الخمس المنصرمة (2005-2009) نمواً مرتبطاً أساساً بالسلفات التي تمنحها البنوك.

ومجملا تصل نسبة القروض الممنوحة من طرف شركات قروض الاستهلاك التابعة للبنوك 59% وهو ما يخول لهاته الأخيرة حصة راجحة داخل سوق قرض الاستهلاك، أي ما يشكل مجموع حصة سوق فعلية تساوي 76% (أنظر الشكل الملخص أسفله)

قروض الاستهلاك الممنوحة من طرف شركات قروض الاستهلاك حسب نوع المراقبة

توزيع قروض الاستهلاك حسب المصدر



وعلى العموم، فإن 13 شركة لقروض الاستهلاك من أصل 20 شركة هي فعلا شركات تابعة لمؤسسات مالية، كما يبرز ذلك الشكل التالي:

مراقبة من طرف البنوك

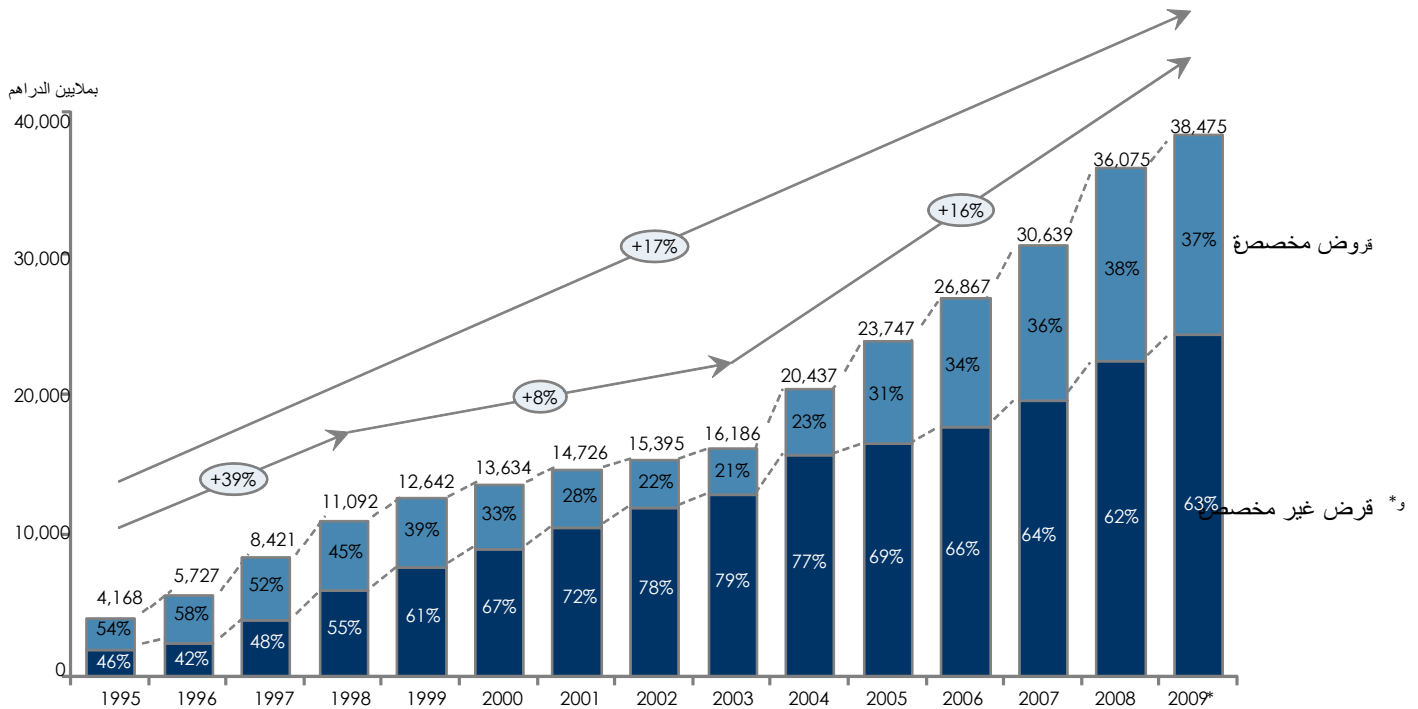
مراقبة من طرف التأمينات و الشركات القابضة

ومما سبق سنسجل أن السوق قيد الدراسة سوق تعرف تركزا مزدوجا، فمن جهة هناك هيمنة شركتين اثنتين للقروض واللتان تركزان كما سبقت الإشارة أعلاه أكثر من 50% من مجموع قروض الاستهلاك. ومن جهة أخرى الاستحواذ على هذه السوق من قبل أبناك وشركات قرض الاستهلاك التابعة للبنوك.

فالتركز يتجسد أيضا من الزاوية الجغرافية حيث أن ما يناهز نصف مجموع قروض الاستهلاك تمنح داخل محور البيضاء- القنيطرة. وهي وضعية تجد تفسيرها على ضوء عدة عوامل انطلقا من كون جهات الدار البيضاء والرباط جهات تتركز بها أزيد من 30% من القيمة المضافة الوطنية و يقطنها خمس السكان النشطين... إضافة إلى كونها تحوي نصف شبكة مراكز عرض وبيع قرض الاستهلاك (بالتتابع 324 مركز و 103 مراكز خارج مقرات البنوك).

ومن زاوية تجزئ العرض، نلاحظ أن قروض الاستهلاك تتميز بنمو قوي للإعتمادات غير المخصصة (راجع الشكل أسفله) ، حيث شهده تضاعف مجموع هذا النوع من القروض ثلاثة مرات خلال العشرة سنوات الأخيرة منتقلا من 9.1 مليار درهم سنة 2000 إلى 25.2 مليار درهم في 2010 (+177%) وهو عرض يرتبط حصريا بالسلفات الشخصية. وعليه، وفي سنة 2010 تحديدا، وصلت حصة القرض غير المخصصة إلى 65% من مجموع قروض الاستهلاك.

تطور مجموع قروض الاستهلاك الممنوحة من طرف شركات قروض الاستهلاك

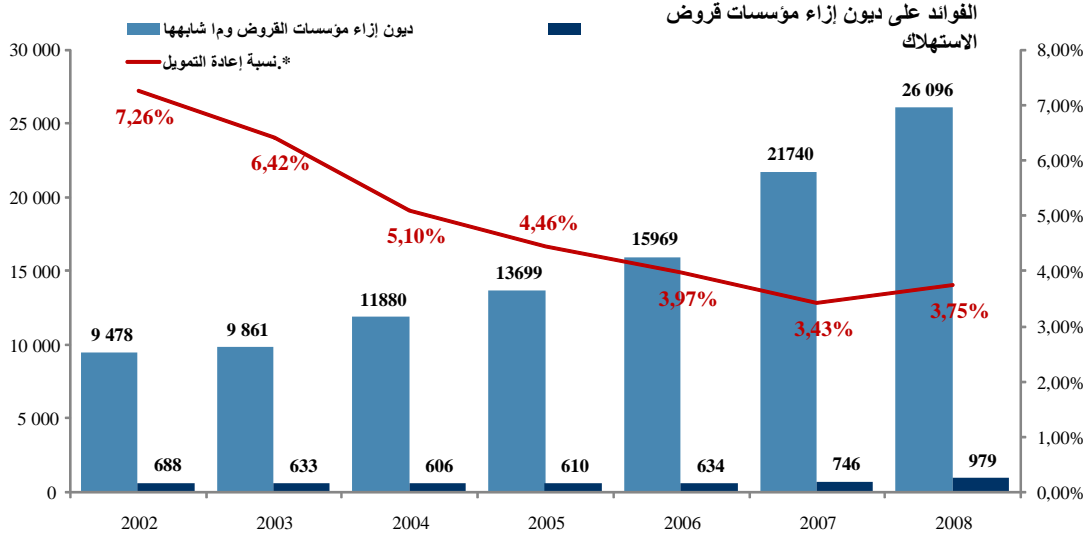


المصدر: الجمعية المهنية لشركات التمويل- تحليل BFIVE Consulting .
(*) مجموع القروض على غاية نهاية شتبر 2009 ، سلفات شخصية، قروض متجددة.

والجدير بالملاحظة أيضا، ونحن بصدد الوقوف على خصائص عرض قروض الاستهلاك، الازدهار الذي تشهده قروض السيارات والتي تستحوذ على أكثر من 90% من القروض المخصصة بما جعل من قروض اقتناء السيارات ومن القروض غير المخصصة قاطرات رئيسية لنمو قروض الاستهلاك (أنظر الشكل أسفله).

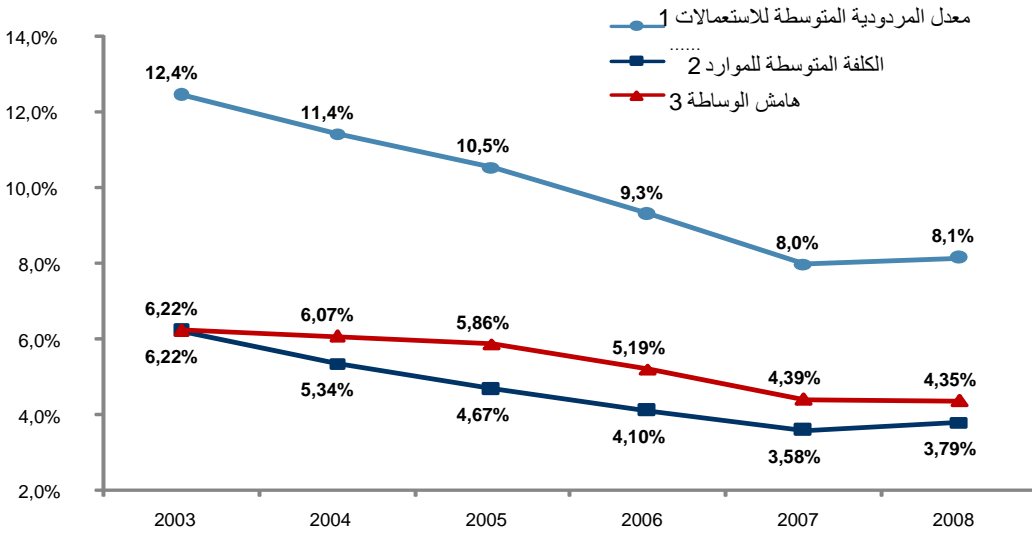
2 - موارد شركات قروض الاستهلاك

بشكل أساسي، شكلت الاستدانة من البنوك المصدر الأول لتكوين موارد شركات قروض الاستهلاك . فهذا المصدر هو م صدر ما يقارب 70% من موارد شركات قروض الاستهلاك ، متبوعا بالسوق المالي من خلال سندات شركات التمويل (انظر الشكل أسفله).



المصدر: بنك المغرب- تحليل متقاطع *BFIVE Consulting* .
معدل إعادة التمويل = (فوائد على الديون إزاء مؤسسات القرض) / (ديون على مؤسسات القرض ومثيلاتها)

تتمكن كبريات شركات قروض الاستهلاك من الحصول، وبكل سهولة، على الموارد وتستفيد من نسب إعادة تمويل مربحة، بفعل أحجامها الحاسمة وبفضل رقم الأعمال المحقق و جودة " التوقيع " الذي تتميز به. وما من شك أن الاستناد على مؤسسات مالية كبرى (مزودون) يشكل عاملا ميسرا. ومن ناحية أخرى ، فقد اتسم المحيط العام لسير سوق قروض الاستهلاك بحدث ملحوظ ومؤثر ، تجسد في الانخفاض المستمر للمعدل الأقصى لنسب الفائدة المعمول بها والذي لعب دورا محوريا في جر هامش وساطة شركات قروض الاستهلاك نحو الأسفل.



المصدر: بنك المغرب- مديرية المراقبة البنكية- تحاليل متقاطعة *BFIVE Consulting*

- i. فوائد ومنتجات مثيلة/ (حقوق على مؤسسات القرض ومثيلاتها) + (ديون على الزبناء) + (محفظة السندات).
- ii. فوائد و تكاليف مثيلة/ (ديون إزاء مؤسسات القرض ومثيلاتها) + (ديون إزاء الزبناء) + (سندات الحق المصدرة).
- iii. (معدل المردودية المتوسطة للاستثمارات) - (الكلفة المتوسطة للموارد).

وعلى مستوى آخر، وإلى جانب الانخفاض المستمر لهامش الوساطة، واجه العاملون في فضاء قر وض الاستهلاك في نفس الوقت ارتفاعات لتحملات الاستغلال ناتجة في جزء كبير منها عن الاستثمارات المهمة المنجزة في تطوير أنظمة الأعلام (أدوات التنقيط، مرتكزات)، وهو ما دفع شركات قر وض الاستهلاك إلى السعي نحو التحكم في تحملاتها والرفع من إنتاجيتها، وبطبيعة الحال تكون الشركات الكبرى أحسن حالا وأحسن عدة لتجاوز هذه العقبة.

3 - القدرة على النفاذ إلى السوق

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، يعرف سوق قروض الاستهلاك بالمغرب تطورا ملحوظا، تجسد خلال السنوات العشرة الأخيرة في نمو سنوي برقمين. لذلك، فهي سوق تمثل فرصة جذابة للاستثمار، مربحة اقتصاديا بالنسبة للفاعلين الذين يرغبون في ولوجها. وقد يأخذ هذا الولوج شكل اقتناء أو صيغة مساهمة (بأغلبية أو أقلية) في شركة موجودة ولم لا إنشاء شركة جديدة.

لكن المعطيات المتوفرة تظهر أن قطاع قروض الاستهلاك لم يعرف إلا ثلاثة إحداثيات جديدة في منتصف سنوات 2000: صوجي تمويل في 2004، البنك المغربي للتجارة والصناعة-قرض الاستهلاك في 2005 وشركة إر.س.إ. تمويل المغرب في 2007.

ولقد ساهم تأسيس هذه الشركات الجديدة من طرف بنوك (الشركة العامة، بالنسبة لشركة صوجي تمويل) وفاعلين دوليين (ستليم، من طرف البنك المغربي للتجارة والصناعة ورونو بالنسبة لشركة إر.س.إ. تمويل) في نمو القطاع، كما شكل تكملة للعرض الذي تقدمه الشركات الأم.

لكن، وبالرغم من استنادها على بنوك أو على فاعلين دوليين معروفين في هذا القطاع، لم تستطع هذه الشركات الحديثة زعزة الوضع القائم على مستوى سوق قر وض الاستهلاك في المغرب. فلقد بقيت كلها حبيسة وضع لم يخولها سوى أدوار ثانوية (4% كحصة سوق بالنسبة لشركة صوجي تمويل، 2% لشركة قرض الاستهلاك- البنك المغربي للتجارة والصناعة و0.3% فقط لشركة إر.س.إ. تمويل المغرب).

من هذا المنطلق، تطرح أسئلة متعلقة بجواز الولوج إلى السوق، وهي من ثلاثة أنواع:

° الحواجز ذات الطابع القانوني، متمثلة في التزامين أساسيين:

- ضرورة الحصول على ترخيص لممارسة النشاط، يسلم من طرف مصالح وزارة المالية، بعد إصدار رأي مطابق للجنة مؤسسات القرض؛
- حد أدنى للرأسمال مبلغه 50 مليون درهم منذ 2011 مقابل 20 مليون درهم فقط سابقا.

° الحواجز ذات الطابع البنوي اعتبارا لعوامل تتعلق ب :

- حصر التجهيزات المتاحة؛
- وجود مفعول للشبكة يقضي بالتوفر على حد أدنى من الشبابيك على المستوى الوطني للانتفاع من مفعول الكتلة الحاسمة؛
- انعدام إمكانيات مهمة وواضحة لوفورات الحجم.

° الحواجز ذات البعد الاستراتيجي بسبب :

- كلفة الاستثمار؛
- كلفة التسويق والتواصل.

والواضح أن مختلف هذه الحواجز أمام الولوج إلى السوق تضي عليه مستوى متعاضدا من الحماية ، لكن دون تحوطه إلى قطاع غير قابل لولوج متدخلين جدد.

ج- حكمة سوق قروض الاستهلاك

لقد اكتسبت حكمة سوق قروض الاستهلاك صيتها وأصبح لها تأثير قوي على الفاعلين، من خلال ترسانة من الإجراءات المنصبة على التتبع والمراقبة وحتى الزجر عند الاقتضاء. وتتجسد هذه الحكمة في متدخلين أساسيين لكل منها سلط واختصاصات متميزة:

1- بنك المغرب وقد خول مهمة النظامة والتتبع والمراقبة و الزجر. ويتجسد حقل تدخل بنك المغرب في الجوانب التالية:

- i.** منح الترخيص بمزاولة النشاط وتحديد شروط الممارسة ، وكذا سحب الترخيص من مؤسسات القرض؛
- ii.** السهر على احترام المقتضيات المحاسبية والاحترافية؛
- iii.** تدبير شؤون مؤسسات القرض في وضعية صعبة؛
- iv.** السهر على حماية زبناء مؤسسات القرض؛
- v.** إصدار الدوريات والتوصيات؛
- vi.** سن العقوبات التأديبية في حالة عدم التقيد بالمقتضيات القانونية.

ومن زاوية أخرى ، يتعين التذكير بأن القانون البنكي لسنة 2006 (القانون رقم 34-03 المتعلق بمؤسسات القرض ومثيلاتها) نص على إحداث " لجنة مؤسسات القرض " والتي يعتبر رأيها ضروريا لوالي بنك المغرب في

كل مسألة ذات طابع عام أو شخصي، تهم نشاط مؤسسات القرض ومثيلاتها . فهذه اللجنة تقوم بكل الدراسات المتعلقة بنشاط مؤسسات القرض، وخاصة علاقاتها مع الزبناء وإخبار العموم. تتكون هذه اللجنة، التي يرأسها والي بنك المغرب، من :

- نائب للرئيس (ممثلا لبنك المغرب)؛
- ممثلان اثنان للوزارة المكلفة بالمالية وضمنهما مدير مديرية الخزينة والمالية الخارجية؛
- ممثلان للمجموعة المهنية للأبنك في المغرب وضمنهما الرئيس؛
- ممثلان للمجموعة المهنية لشركات التمويل وضمنها رئيسها.

وتسهر مؤسسة بنك المغرب، من خلال الروابط القوية التي تنشئها مع مناديب الحسابات، كذلك على جودة المعلومات المالية.

2- المجموعة المهنية لشركات التمويل (كقوة اقتراحية وكمدافع عن المهنة)

يرتبط مجال تدخل هذه الجمعية المهنية بالعناصر التالية:

- تمثيل الأعضاء؛
- الدفاع عن مصالح الأعضاء؛
- المساهمة في تحسين الإطار العام لأنشطة التمويل لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة؛

يروم نمط الحكامة هذا، من خلال طابعه القوي والمركز، إلى ضمان المزيد من الشفافية. فبواسطة مختلف المؤسسات والتنظيمات التي تتوفر عليها ، تلعب الدولة دور الضامن لشفافية السوق وإخبار الزبناء و من تم حمايتهم.

ويمكن إبراز بعض عناصر التوضيح حول التقدم الحاصل في ممارسة سلطة الدولة على النحو التالي: قام بنك المغرب خلال السنوات الأخيرة بمهام الإعلام والاستخبار ومراقبة الفاعلين والجمعية المهنية لشركات التمويل للتيقن من مدى احترام القواعد التي يسنها . ومن ناحية أخرى، تم إصدار عدد من التنبيهات إزاء الفاعلين وخاصة لحماية المستهلكين (إشهار الفوائد، حملات إشهار كاذبة...). كما يادر بنك المغرب باتخاذ مساطر سحب الرخص متبوعة بللقصية القانونية للفاعلين المعنيين.

ولقد ساهمت الترسانة التنظيمية لبنك المغرب وسن القانون البنكي في 2006 في إضفاء دينامية جديدة على عرض قروض الاستهلاك لصالح الأسر . وبالفعل، فقد تم وضع جملة من الترتيبات بهدف ضمان حماية أكبر للزبناء، نذكر منها خاصة:

- إجبار شركات قروض الاستهلاك على تعريف زبناؤهم بالمعدل الفعلي العام والذي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية؛
- حث هذه الشركات على الالتزام الدائم بالمؤشرات الاحترافية، وضمنها العتبة المحددة من طرف السلطة التنظيمية؛
- دفع شركات القرض إلى إسقاط ديونها والعمل على تغطيتها بمستوى ملائم من المؤونات.

لكن، وهي تعمل في سياق تنافسي متصاعد، تتجه شركات قروض الاستهلاك نحو سلوك مزيد من المخاطرة قصد الرفع من حصصها في السوق . وكمثال على ذلك، فالشركات قد تغالي في تقييم قدرة الاستدانة الحقيقية لزبناؤها بما ينجم عنه ارتفاع للديون التي لا يتم استيفاؤها.

ومن جهتها وإضافة إلى مهامها التقليدية، تعمل الجمعية المهنية لشركات التمويل كأداة لممارسة الضغط على الجهات القائمة على حكامه القطاع . وفعلا ومن خلال جمعيتهم ، يشكل الفاعلون مجموعة ضغط لحماية مصالحهم إزاء مختلف هيآت الحكامة.
وكجمعية وحيدة تمثل العاملين في القطاع، تلعب الجمعية المهنية لشركات التمويل دور الوسيط في كل القضايا التي تهم المهنة بين أعضائها والسلطات العمومية.

V . مؤشرات الوضع التنافسي للقطاع

أ - رأي الفاعلين

لقد استمدت المعايير والتقييمات من المقابلات المباشرة التي أجريت مع الجهات المعنية بالقطاع حول العناصر الرئيسية التالية:

1/ النظامة والتتبع

- ساهم إنشاء الجمعية المهنية لشركات التمويل سنة 1993 في هيكله وتطهير القطاع. ومع هذا الإحداث، تم القيام بمجهود هام لاستدراك الوضع داخل قطاع قروض الاستهلاك، مما مكن المغرب من التلاؤم مع مجمل المعايير الدولية .
- يعتبر مسلسل النظامة خاضعا لمسلسل تشاوري موسع (بنك المغرب، المتدخلون في القطاع...) لكن تأطير معدلات الفوائد لا يسمح بإدماج مخاطر علاوة قسط التامين المرتبطة بالسكان غير المحظوظين (الفرصة المنبثقة لدى بنوك لا اعتبار ذوي الدخل المحدود).

2/ المحيط السوسيو اقتصادي

بشكل عام، يبدو أن أثر الأزمة الدولية كان له وقع محدود على القطاع. والجزءان اللذان مسهتهما تداعيات هذه الأزمة هما قروض السيارات والتجهيزات المنزلية.
وبالرغم عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هوامش شركات التمويل تبقى هوامش ملموسة ومهمة بالموازاة مع تحملات الاستغلال.
لقد حتم انبثاق أنماط جديدة للاستهلاك التي تفضي بالضرورة إلى اللجوء إلى قروض الاستهلاك، على القطاع التكيف مع الوضع الجديد.

3/ أصبحت حماية المستهلك كعنصر أساسي لتدخل هيآت النظامة حماية أكثر فأكثر ملموسية بفضل عاملين:

- حملة التطهير التي عرفها القطاع من خلال إبعاد البائعين والوسطاء المحتالين؛
- تعدد جمعيات حماية المستهلكين ، التي ما زالت تعاني من ضعف الهيكلة والتمثيلية، حيث لا توجد لحد الآن جمعية تتدخل في القطاع وتحظى بوضع الجمعية ذات المنفعة العامة.

4/ العرض والطلب

◊ يبدو العرض وهو يتجدد باستمرار متكيفا مع الطلب ومع انبثاق أنماط جديدة للاستهلاك؛

◊ يتركز الطلب أساسا في محور البيضاء- القنيطرة، اعتبارا للثقل الديمغرافي لهذا المحور وخاصة مستوى مداخل السكان الذين يقطنون بهذا الفضاء الهام، مقارنة مع باقي الجهات؛

◊ لا يدخل الفاعلون إلا في مخاطر نسبية معتدلة ، وهم يستهدفون بصفة خاصة ومنتظمة فئات الموظفين والأجراء المتعاقدين مع الضمان الاجتماعي . لكن، وبالموازاة مع ذلك، تظل فئات عريضة مقصاة من سوق قر وض الاستهلاك، وهذا وضع الفلاحين وأجراء القطاع غير النظامي.

5/ مستوى أداء الفاعلين

◊ يبرز الفاعلون مرتكزات حصيلاتية، إستراتيجية وعملياتية، سليمة. لكن تم تسجيل بروز عوامل ضعف وهشاشة ، كما هو شأن إدماج أدوات التنقيط الاستهدافي، والتي ليست قائمة الذات وملموسة إلا عند كبار المتدخلين . ورغم ذلك، تبقى الإمكانيات مهمة نظرا لعدد الأسر التي لا زال لم يمسه التبنيك بعد، وللتطور الحاصل في نمط استهلاك السر المغربية.

◊ ومع ذلك يفصح الفاعلون عن مستويات ربحية في تقلص ملحوظ ، نظرا لحدة التوترات التنافسية ولشدة الضغط على الهوامش.

6/ بنية القطاع

◊ إنه قطاع يظهر توجه نحو التطور (قياسا بمستوى الناتج الداخلي الإجمالي)، لكنه يبرز خاصيات جد متعارضة داخل كل جزء مع ترجيح مرتفع لبعض الأجزاء (يمثل الموظفين مثلا 41% من ملفات القروض في 2009).

◊ بنية جد مركزة لقطاع وانفتاح نسبيا محدود على المساهمين الأجانب (صوفنكولدى وفاسلف، إر.س.إ، ستليم)

◊ إمكانيات إضافية لتدعيم القطاع على مستوى صغار المتدخلين. وهي شركات لا تهتم الرواد باعتبار الحجم المتواضع المميز لها، كما أنها تقدم كل فرصة لاستقطاب شركات جديدة ، لأن مجالات تدخلها محدودة إضافة إلى كونها ضعيفة الهيكلة والرسمية. ومهما كان، فإننا قد نلاحظ لعبة تقارب بينها وهو ما لم يحدث بعد وإلى حد الآن.

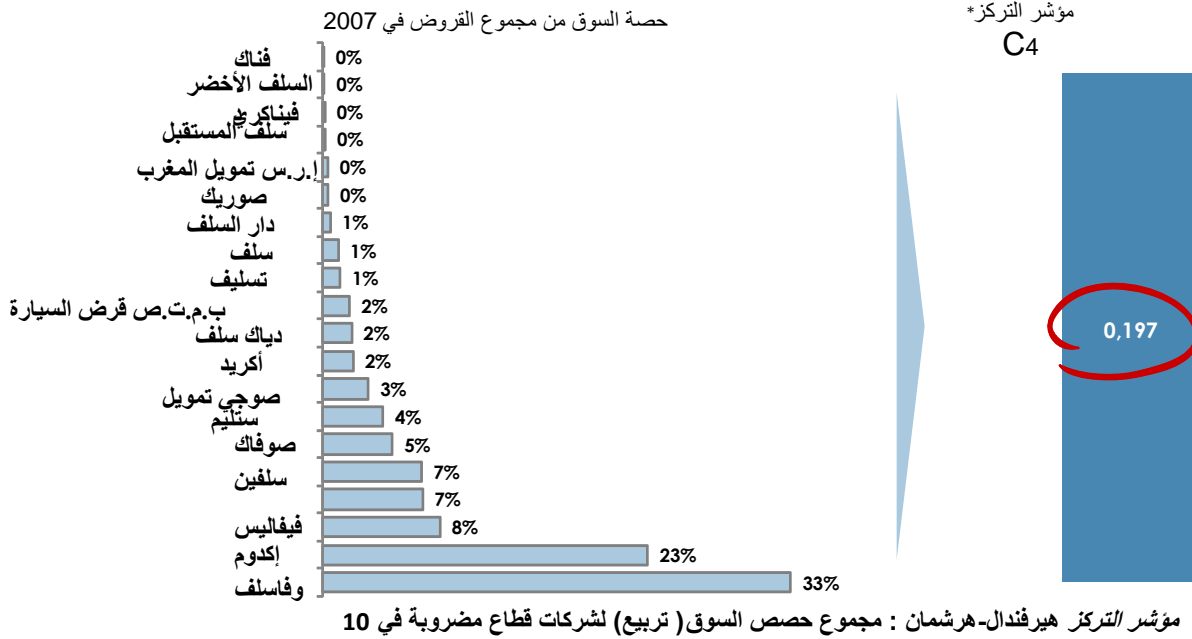
7/ عوامل التنافسية

◊ الالتقاء في اتجاه تكوين أراضيات مشتركة لتدبير المخاطر المتعلقة بالزبناء (مثل مصاريف قرض المكاتب)؛
◊ وجود مسلسلات لتصنيع معايير منح القروض عبر أدوات التنقيط الاستهدافي (منحنى تجريب واختبار الأدوات على 5 سنوات) عند كبار الفاعلين؛
◊ تحكم متنام في سلسلة المخاطر، بما يساعد على الحد من نسبة الديون غير المسترجعة.

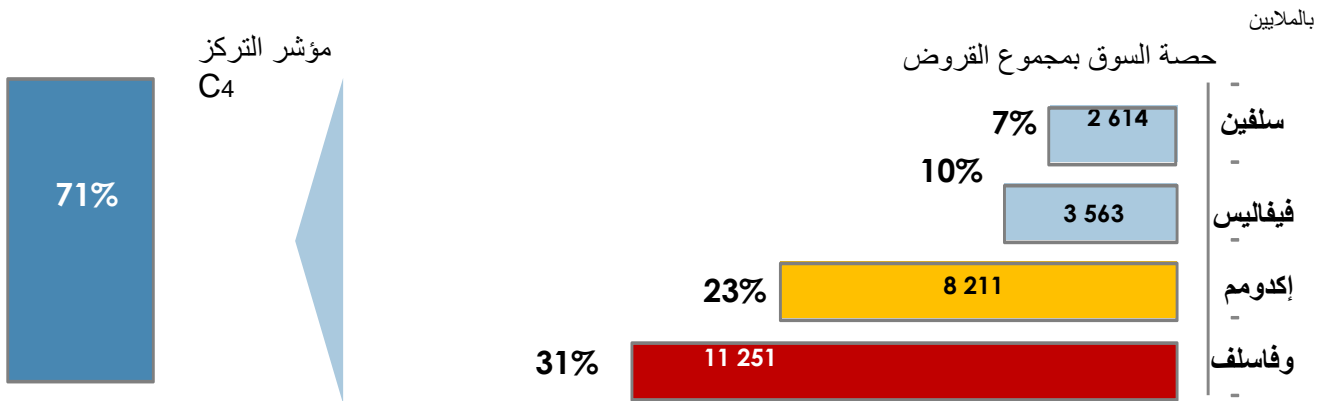
ب خلاصات

1 - عوامل الوضع التنافسي

يتسم قطاع قروض الاستهلاك في المغرب بدرجة جلية من التركيز . وبالفعل ومن خلال مؤشر هيرفندال-هرشمان، الذي يقارب 0.2، يوجد القطاع في "منطقة يقظة" قوية، كما يبرز ذلك من الشكل التالي...

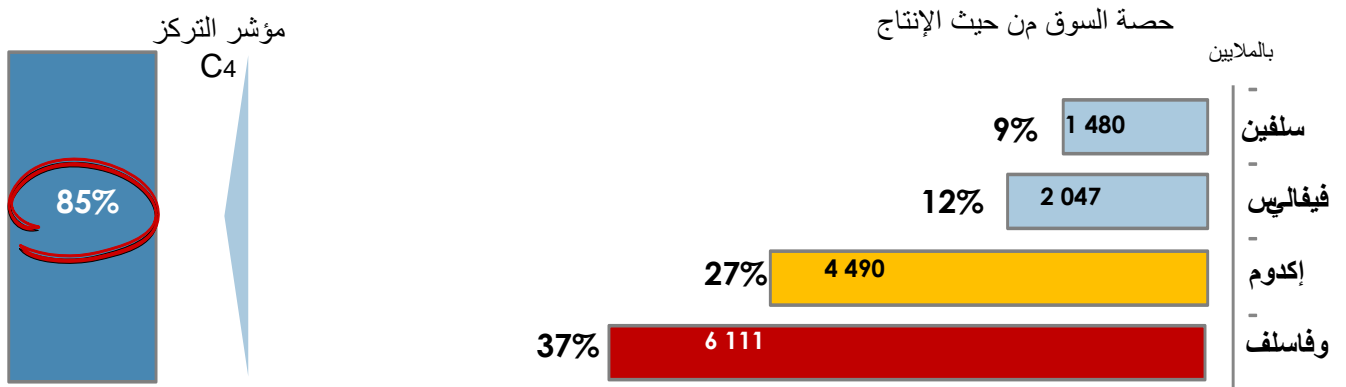


وعلى سبيل المقارنة وفي فرنسا مثلا، تناهز حصص العشرة متدخلين الأوائل 60%. ومن زاوية أخرى، يتجلى التركيز في المغرب في كون ثلاثة أرباع مجموع القروض والإنتاج توجد بين يدي أربعة متدخلين. وفعلا تركز 4 شركات لقروض الاستهلاك، وهي وفاسلف وإكدوم و فيفاليس وسلفين 71% من القروض الممنوحة من طرف القطاع.

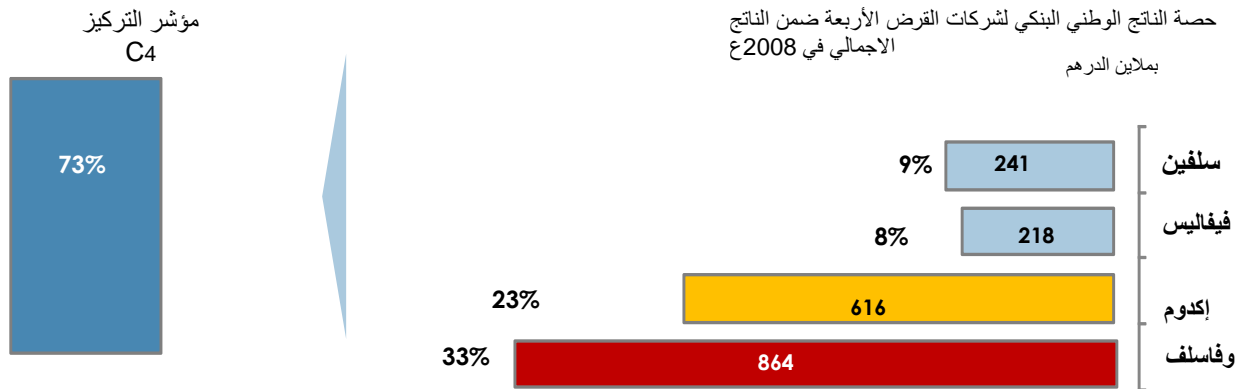


() مؤشر التركيز يتعلق بأربعة شركات وهو مؤشر تركيز يتعلق بمجموع حصص السوق للشركات الكبرى الأربعة في القطاع . وبالنسبة لهذه الدراسة، تم اعتبار حصص السوق من زاوية مجموع القروض والإنتاج وكذلك الناتج الوطني الإجمالي والنتيجة الصافية و مجموع الحصيلة .

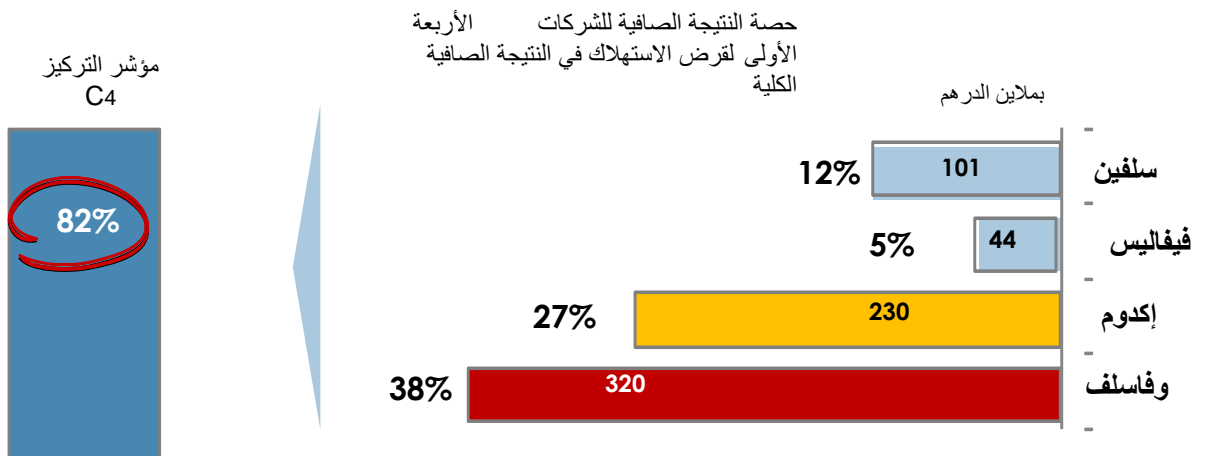
إن هؤلاء المتدخلين الأربعة يستحوذون في نفس الوقت على 85% من الإنتاج

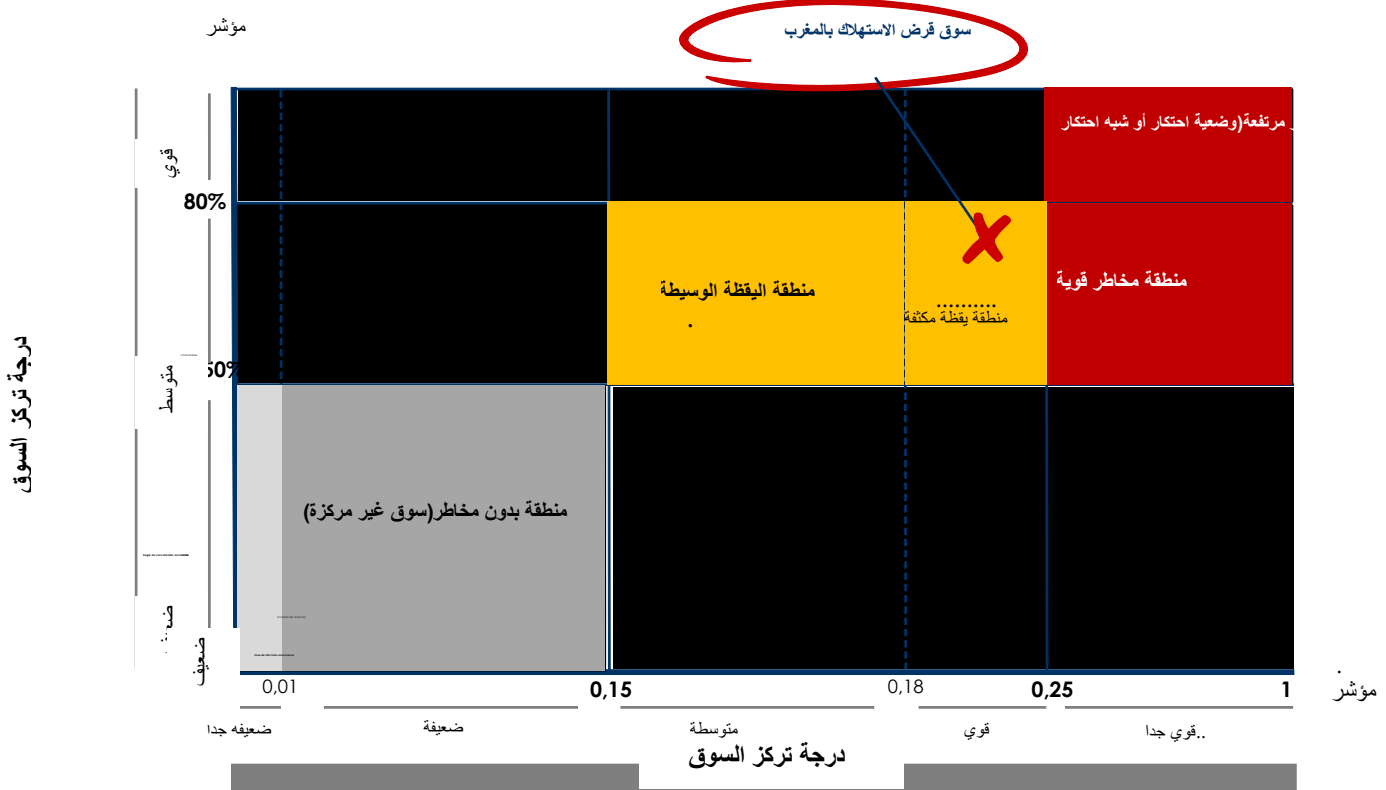


ويجد ظاهرة التركيز هاته تجسيدها في مؤشرات أخرى كالقيمة المضافة أو النتيجة الصافية. وهكذا، فإن معظم القيمة المضافة المنتجة والأرباح المحصلة في القطاع تقسم من طرف نفس الفاعلين الذين ذكرناهم، لأن هؤلاء يستحوذون على 73% من القيمة المضافة المنتجة.



كذلك نلاحظ أن وفاسلف وإكدوم وفيفاليس وسلفين تتوزع ما يقارب 82% من الربح الصافية للقطاع.

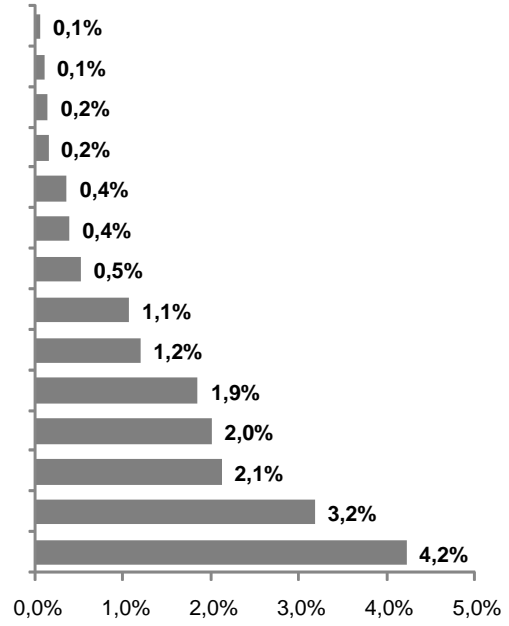
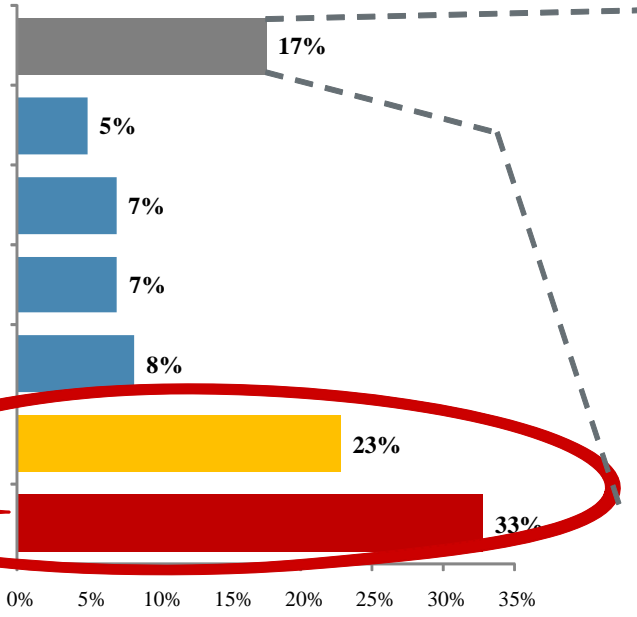




المصدر: قطاع العدل الأمريكي

ترتبط منطقة اليقظة المتزايدة بوضعية شبه احتكار القلة، قريبة من وضعية خطر قوي (احتكار القلة). لكن لا يظهر قطاع قروض الاستهلاك الخاصة الرئيسية لسوق احتكار القلة (عدد قليل من المعارضين مقابل عدد أكبر و هام من الزبناء) لأن أزيد من 20 شركة تعمل في هذا القطاع و أن 78 % من مجموع القروض سنة 2009 تستحوذ عليها 6 شركات أساسية مع العلم بأن إكدوم و وفاسلف تحتفظان بمفردهما ب 50% من المجموع. نحن إذا أمام وضعية يمكن نعتها بسوق احتكار القلة، لأن 4 شركات مازالت تركز على ما يناهز 75% من حصص السوق و تتمثل هذه الوضعية في:

- وضعية سوق يسيطر عليه بإحكام 4 فاعلين لهم 71% من حصص السوق من زاوية مجموع القروض سنة 2008؛
- ومن ضمن الأربعة الكبار، يوجد فاعلان يمثلان 54% من حصص السوق من حيث مجموع القروض في 2008؛
- وضعية سوق يسيطر عليها 4 فاعلين يحصلون على 85% من حصص السوق من حيث الإنتاج سنة 2008 و على رأسهما فاعلان يمثلان 54% من حصص السوق.



خلاصات وتوصيات

توجد بسوق قروض الاستهلاك بالمغرب 35 شركة، غير أن هذه السوق تتميز بتركز ملحوظ على مستوى الفاعلين فيها، إذ يهمن عليها فاعلان أثنان، هما : Wafasalaf و Eqdom . هاتان الشركتان تمنحان 56 % من القروض وتحتلان الصدارة في مجموع فروع قروض الاستهلاك . ومن جهة أخرى، فإن أربعة فاعلين في السوق حققوا 85 % من إنتاج القطاع سنة 2008 و 82 % من حصيلته الإجمالية .

تذكير ببنية السوق

تتعايش بسوق قروض الاستهلاك بالمغرب ثلاثة أنواع من الشركات :

◀ **الشركات الرائدة، وهي : Cetelem Wafasalaf, Eqdom, Vivalis ، والأربعة تشكل فروعاً للبنوك؛**

◀ **المنفسون : Cetelem, Sofac Acred، وهي شركات تتوفر على موارد مالية لا يستهان بها، بفعل الدعم المالي الذي تتلقاه من مساهميتها الأساسيين. ولهذا، يمكن أن تصبح على مدى محط اهتمام بالنسبة للبنوك، وإلى حد ما بالنسبة للشركات الرائدة في القطاع، التي يمكن أن تستعملها كأداة لتحقيق نموها الخارجي، عن طريق اكتساب أقساط إضافية من السوق، في هذا القطاع المتميز بقوة المنافسة.**

وهي أيضا مهمة بالنسبة للبنوك التي تتوفر على موارد مالية كبيرة، ويهملها أن تفتني أقساطا من سوق قروض الاستهلاك، مثلما حدث سنة 2010، عندما القرض السياحي والعقاري على شراء شركة Sofac. ومن المحتمل أن نشهد مستقبلا نفس النوع من الصفقات، التي ستسهم، ولا شك، في تقوية القطاع.

وبالقابل، فإن مثل هذا التوجه لا ينطبق على الشركات الرائدة، التي تتوفر على كتلة حاسمة من سوق القروض، ولا يمكن أن تحقق نموا ذاتيا إلا بشراء شركات رائدة أخرى. ذلك، أن السياسة المتبعة من طرف هذه الشركات على مستوى تدبير المخاطر، والنهج الذي تتبعه على مستوى معالجة ملفات القروض لا تسمح لها أن تبتلع بسهولة كيانات أقل هيكلية وحادرا في تدبير المخاطر المرتبة بالزبناء (انتهاج مرونة أكبر في منح القروض).

◀ المستقلون

يتعلق الأمر خاصة ب : Dar Salaf, Finacred, Salaf, Fnac، وهي شركات وجودها يتوقف على شخصية مؤسسيها والمشرفين عليها. وحينما لا يكون الخلف مهيبا، وهي الحالة الأكثر شيوعا، فإن استمرارها يصبح غير مضمون في المستقبل المنظور. وبهذا، فإن هذه الشركات لا تحظى بتاتا بلهتمام البنوك، نظرا لصغر حجمها، كما لا تهتم الشركات المنافسة، لأنها تعمل في دوائر معينة من السوق وتعاني من ضعف الهيكلية وقلة التمويل. وفي أحسن الحالات، يمكن لهذه الشركات أن تدخل في مسلسل من التقارب في رما بينها، وهو ما لم يحدث لحد الآن.

إن وضعاً كهذا يمكن أن يشكل مع مرور الوقت خطراً كبيراً بالنسبة للمستهلك :

وإلى هذا، تبرز بنية سوق قروض الاستهلاك خصائص أخرى. فعلى سبيل المثال، نلاحظ، خاصة، أن البنوك تهيمن على القروض الشخصية، من خلال توزيع منتوجها داخل شبكات الفروع التي تتوفر عليها، مما يجعلها أكثر حضوراً على مستوى القروض الشخصية. غير أن ظاهرة إعادة شراء الديون أصبحت واقعا في القطاع وتتم في الاتجاهين.

وعلى مستوى القروض المخصصة، ومنها قروض شراء السيارات، يهيمن المتخصصون : ذلك أنهم أقوى حضوراً في أماكن البيع، حيث يعرضون قروضا خاصة بنوع المقننات ويقومون بتدبير البطاقات الخاصة للموزعين. ففي فرنسا، مثلا، يلاحظ أن حصة المتخصصين من السوق تتجاوز حصة البنوك (57.3% مقابل 42.7%)، وتفقد هذه الأخيرة سنويا نقطا إضافية من نصيبها من السوق. ومرد هذا، إلى كون البنوك تهتم فقط بتجهيز الأفراد الذين يتوفرون على حسابات في مؤسساتها، بينما يستهدف المتخصصون قطاعا أوسع من الزبناء. ومن خلال عقد شراكات مع الشركات الكبرى لقروض الاستهلاك، فإنهم يسيطرون على الأسواق الرئيسية لقروض الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى وجود نوعين من الاختلالات توسع وتقوي تحكم عدد محدود من الفاعلين في سوق قروض الاستهلاك :

- أ. تركيز وكالات شركات قروض الاستهلاك في محور الرباط/الدار البيضاء، ثلاثة أرباع منها في ملكية خمسة متدخلين؛
- ب. جل الشركات تركز عملها في قطاع القروض الموجهة للموظفين، ومنتجاتها متشابهة.

ما هي المخاطر التي يتعين مراعاتها، بالنظر للوزن الملحوظ للبنوك في قطاع قروض الاستهلاك؟

لقد أصبح التواجد القوي للبنوك في سوق قروض الاستهلاك واقعا مؤكدا :

- نصف شركات قروض الاستهلاك تابعة للبنوك؛
- تستحوذ هذه الشركات ما يقرب من 90% من القروض الممنوحة؛
- بعض النظر عن قروض الاستهلاك الممنوحة مباشرة، فإن البنوك تتحكم، بواسطة فروعها، في 61% من حصص سوق قروض الاستهلاك؛
- لقد بدأ الاهتمام بقطاع قروض الاستهلاك خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي . لكن، على إثر تشدد القوانين المنظمة للقطاع، من خلال إجبار الشركات على الحصول على الصفة القانونية لمؤسسة قرض الاستهلاك، واشتراط توفرها على حد أدنى من ال موارد الذاتية، تقلص عدد الشركات المتخصصة في هذا الميدان . وهذا ما ساعد على تقوية موقع البنوك في القطاع.

إن هذا الوضع تكتنفه العديد من المخاطر، علما بأن العروض يتم تصورها على شاكلة منتجات للاستهلاك الواسع وتعرض في السوق بهاته الصفة. كما أن معايير منح القروض تستند إلى نماذج تستهدف نوعا محدودا من الزبناء. وبما أن القروض تمنح في جل الحالات في موقع البيع، حيث تعطى الأولوية للسرعة في التنفيذ، فإن آليات مؤسسات التمويل الرئيسية لا تمكن من

مراقبة قدرة المستفيدين على التمويل. وإلي هذا، فإن تعقد العروض يشكل مصدر ارتباك بالنسبة للمقرض، وإن كان المشرع يعمل على تبسيط فهمها لكي تتيح مقارنة أحسن للتكلفة الإجمالية. كما يتبين أن من شأن الزيادة في تركيز قطاع قروض الاستهلاك أن يلحق الضرر بالمستهلك. وهكذا، فإن قدرة شركات قروض الاستهلاك على الرفع من أسعارها تتوقف على حدة المنافسة، التي بدورها تتأثر ببنية العرض ومرونة الطلب. غير أن ما يميز سوق قروض الاستهلاك، هو، من جهة، قوة حركية الطلب لتجنب ارتفاع نسب الفائدة، ومن جهة أخرى، انخفاض تكاليف الخروج. كما أن بإمكان الزبناء نقل طلبهم إلى الشركات المنافسة بواسطة آلية إعادة شراء القروض.

التوصيات

أية حماية للمستهلك؟

يعتبر الإطار القانوني القائم في المغرب لحماية المستهلكين ملائماً نسبياً، وإن كان يتضمن إمكانيات أكيدة للتحسين. ذلك أن هذا الإطار تكتنفه ثغرات على ثلاث مستويات :

- تقوية الشفافية على مستوى الأسعار؛
- تقنين الخروج من القروض (تطبيق البيع المشروط، الذي يمنعه قانون المنافسة)؛
- الممارسات المخلة بقانون المنافسة.

1. يستدعي ضمان شفافية الأسعار توصيات لتحسين الإطار القانوني القائم :

- يتعين أن تتضمن العقود القدر الكافي من المعطيات لتعريف المستهلك بمجموع التكاليف : تكاليف ملف القرض، أسعار التسديد المسبق، تحديد نسب الفائدة بوضوح... وعموماً، سعر التكلفة الإجمالية للقرض؛
- كما يجب التفكير في تضمين العقود معلومات عن شروط التسديد المسبق. ويمكن للقانون أن يصل إلى حد اقتراح منع الغرامات المترتبة عن التسديد المسبق؛
- إجبار الشركات على تزويد زبائنها شهرياً بكشف عن استهلاك القرض، تدون فيه مجموعة من المعلومات (مبلغ القرض، مبلغ الأقساط الشهرية، تاريخ بداية ونهاية مدة القرض، المبلغ المتبقى)؛
- تقوية إلزامية الإعلانات حول شروط منح القروض وأسعار الفائدة المطبقة، ليس فقط في مقرات الوكالات، بل كذلك في موقع الأنترنت؛
- كما أن جهاز الوساطة، الذي أقامته مؤخراً الجمعية المهنية لشركات التمويل، يذهب في اتجاه إضفاء المزيد من الشفافية على عمل شركات قروض الاستهلاك؛
- تبسيط شروط منح القروض :

✓ ما زال التشريع المغربي في ميدان نسب الفائدة ذات الطابع الربوي مكرهاً، وإن كان في الواقع مجحفاً بالنسبة للشركات الصغرى لقروض الاستهلاك، التي تعمل في دوائر محددة من السوق (الدوائر التي لا تهم إلا قليلاً، أو لا تهم بالمرّة الشركات الكبرى لقروض الاستهلاك) و لا يمكن لها أن ترفع من هامش ربحها برفع نسب

الفائدة. ومن هنا، وفي أفق تطوير التمويل الصرغير، يمكن السماح بتطبيق نسب فائدة ربوية انتقائية (على أقل من مبلغ قرض معين أو على بعض أصناف القروض)؛

✓ يتعين أن يصبح ممكنا في المستقبل الاستغناء عن المعايير الموحدة وغير المميزة لسلفات الاستهلاك (سن المستدين، مالك أو مكترى، مداخيل قارة، المبلغ المقترض...)، من خلال اعتماد تنقيط السلوكيات أو اعتبار تراث المستدين في معايير منح القرض (مع تجنب الانحصار في المداخيل المنتظمة، مما سيحسن، مثلا، من ولوجية التمويل لدى الصناع التقليديين أو بعض أصحاب المهن الحرة)، وكل هذا يشكل توجهات يمكن التفكير في انتهاجها؛

إن من شأن تحسين الشفافية أن يمكن من زيادة قدرة وحرية المستهلك على الاختيار

2- الحد من تكاليف الخروج من القرض

يتعين أن يتهيكّل هذا الحد حول نوعين كبيرين من الإجراءات :

- فرض سقف على شركات قروض الاستهلاك في ما يخص المبالغ التي يتعين أن يؤديها المستهلك عند إعادة شراء قرضه من طرف شركة قرض أخرى، بل يمكن منع استخلاص التكاليف على إعادة شراء القروض. في فرنسا، ينص القانون الذي سيدخل قيد التنفيذ ابتداء من فاتح ماي 2011، على أنه في حالة التسديد المسبق لقرض استهلاك، لا يمكن تطبيق التعويض إلا على مبالغ السداد التي تفوق 10.000 أورو موزعة على 12 شهرا؛

- تقنين بيع قروض الاستهلاك المقرونة بالقرروض العقارية، التي تجحف شركات قروض الاستهلاك في علاقتها مع البنوك.

- 2- الممارسات المنافسة لقانون المنافسة : هنالك مخاطر بروز أوضاع شطط مرتبطة بالموقع المهيمن، من شأنها أن تتجسد عبر عدة عوامل أو أحداث :

- من خلال وزن المعايير التقنية (أدوات التنقيط) التي تعيق تطور الشركات الصغيرة؛

- إن البنوك التي تتوفر على معلومات حصرية ودقيقة عن زبائها، تكون بفعل هذا في أوضاع امتياز ، تمكنها من توجيه زبائها الأكثر قدرة على السداد نحو فروعها العاملة في قطاع قروض الاستهلاك، وأن ترفض التعامل مع باقي الزبناء، التي سيصبحون مجبرين على اللجوء للشركات الصغرى لقروض الاستهلاك؛

- ومن بين المعايير الأخرى، التي تحد من دخول منافسين جدد لسوق قروض الاستهلاك، يوجد :

- ✓ حجم شبكة التوزيع، الذي يشترط أن يكون كبيرا لضمان وفورات الحجم التي ستصبح أكثر فأكثر تأثيرا؛
- ✓ جودة وحجم بطاقة الزبناء المتوفرة لدى فروع البنوك : إذ تحليل ملفات هؤلاء الزبناء يتيح المزيد من السرعة وجودة الخدمة، ويقوي من رضى الزبناء ومن فرص اكتسابهم وإخلاصهم؛
- ✓ إن من شأن ولوج سوق فروع التمويل الصغير من طرف البنوك الكبرى، وتطويرها لمنتجات جديدة من صنف قروض الاستهلاك الموجهة لأصحاب المداخل المحدودة، وكذا عرضها لمنظومة متنوعة من المنتجات في نقط بيع وحيدة، أن يشكل خطرا بالنسبة لتطور شركات قروض الاستهلاك.

وأخيرا، فإن من ضمن التوصيات الأخرى، التي يمكن تقديمها، أخذا بعين الاعتبار النتائج الرئيسية للدراسة :

أ. ضمان الشفافية القانونية والتنظيمية للقطاع، خاصة من خلال تجنب الإجراءات ذات الطابع التراجعي والإجراءات غير المتشاور بشأنها، كما كانت عليه الحال قبل مرحلة تطهير القطاع.

ب. ضمان حماية فعلية للمستهلك من طرف هيئة جمعوية تمثيلية للمستهلكين، تتوفر على الوسائل التي تمكنها من التأثير على شفافية وقانونية العمليات الجارية في سوق قروض الاستهلاك، وذلك بمنحها حق الولوج إلى المعلومة المناسبة حول القطاع ومكوناته وإمكانيات ذات مصداقية للطعن لدى جميع المتدخلين والشركاء المؤسستيين. ذلك، أن المستهلك في الوقت الراهن يسيء تقدير المخاطر ولا يأخذ، بما يكفي، بعين الاعتبار مسألة نسب الفائدة في مسلسل اتخاذه للقرار.

أية آفاق ونماذج متاحة لتطوير قطاع قروض الاستهلاك في المغرب مستقبلا؟

في الوقت الذي يحد فيه تقنين النسب الربوية من توسع سوق قروض الاستهلاك ، عن طريق إقصاء الفئات الاجتماعية غير المؤمنة السداد، فإن بعض الفاعلين يحولون تطوير نماذج من قروض المخاطرة، عبر إنشاء فروع للتمويل الصغير . غير ان هذه النماذج ما زالت محدودة الانتشار، خصوصا وأن أزمة الرهون العقارية ستدفع لبعض الوقت الفاعلين إلى توخي المزيد من الحذر.

ومع هذا، فإن تطوير قروض المخاطرة في اتجاه صنف من الزبناء، عبر إنشاء فروع قروض متخصصة، مثل ما تم في فرنسا من خلال إحداث Sofinco. ويكمن الهدف من هذا التوجه في

الانفتاح على فئات من الزبناء ذات الدخل الدنيا، والعمل في نفس الوقت على معايير ولوجية القروض وعلى العتبات التي تفضي في الوقت الراهن إلى رفض الملفات.

إن ظهور جمعيات حقيقية لحماية المستهلكين، على غرار الاتحاد الفرنسي للمستهلكين (UFC)، من شأنه أن يفضي إلى خلق توازن في السلط بين شركات قروض الاستهلاك والمستهلكين، لأن هذه الجمعيات ستلعب دور المعبر الرئيسي عن انتظاراتهم.

وإلى هذا، فإن ظهور الأنترنيت، وإن كان لا زال بالنظر لمسألة قروض الاستهلاك، في مرحلته الأولى في الوقت الراهن، يقتضي تتبع دوره بكثير من الحذر. ذلك، أنه سيدخل المزيد من الشفافية على قطاع قروض الاستهلاك (تيسير مقارنة أسعار الفائدة و جودة الخدمات بين مختلف المتدخلين)، بقدر ما تحفه العديد من المخاطر (تسهيل الولوج إلى القروض والإفراط في الاستدانة).

أي فاعلين جدد؟

يحظى المتدخلون في قطاع قروض الاستهلاك في المغرب بامتيازات تنافسية، بفضل معرفتهم للزبناء (قاعدة المعطيات، أدوات التنقيط الاسته دافي) وحجم أعمالهم (خاصة الرواد)، مما يمنحهم مسافة سبق في السوق. غير أن هذا لا يحول دون ظهور منافسين جدد.

وهكذا، فإن البنك البريدي قد حصل على الترخيص بتوزيع قروض الاستهلاك، ولا شك أنه سيبدى شهية كبيرة تجاه هذا القطاع، لأن كثافة شبكته تمنحه قوة ضاربة فريدة في السوق؛ كما يمكننا أن نتوقع أنه على مدى، مثلما حدث في فرنسا، ستظهر فروع متخصصة تابعة لشركات التوزيع الكبرى (بارتباط مع تطور قطاع التوزيع الكبرى في المغرب)، التي ستقوم بمنح القروض في مؤسساتها عبر نظام القروض المتجددة المرتبطة بالبطاقات الخاصة.

وما هو م وكد، أن متطلبات المردودية ستتزايد، في ظل ظرفية تتميز بضعف هوامش الوساطة. وهذا سيتطلب ترشيد التكاليف في مختلف حلقات سلسلة القيم. ومنذ الآن، فإن كبار المتدخلين في السوق أصبحوا يراهنون على الأحجام وعلى تحديث مسلسل تدبير منح القروض، بغية تحقيق وفورات الحجم. وهم، كذلك، الأكثر جاهزية، بالاستناد على الشركات الأم، للاستجابة للرهانات المستقبلية للقطاع.

